



من غير إحراج



د.عبدالرحمن الفوضي

عيد الأم... أكبر كذبة!

في مثل هذه الأيام كل سنة يدور الحديث في الإذاعة والتلفزيون وبين فئات المجتمع عن الأم، وليتهم يعرفون ما هي الأم ومن هي؟ لقد جاء في معنى حديث شريف ان الجنة تحت اقدام الأمهات، وليتهم يعرفون ذلك وكيف ان ربنا سبحانه وتعالى يبقي الام رغم وفاتها وحتى في الآخرة تخص ابنائها في الجنة هذا الكلام لا يمكن أن يفهمه جيل مجتمع الفرد. حيث ان هذا المجتمع مبني على اساس الفرد فقط دون اي علاقة مع الاسرة، حتى انه في اميركا مثلا الولد والوالدة يطلبان من الاوالاد عند بلوغهم سن الرشد عندهما ان يغادروا المنزل ليكسبوا قوت يومهم حتى ولو كانت اسرهم غنية، واتذكر احد كبار الأغنياء في أميركا عندما خطفوا حفيده واتصل به المختطفون طالبين فدية كبيرة ولكنه رفض وحتى بعد ان ارسلوا له قطعة من احد اذنيه رد عليهم اذا رجعتوه لنا نعمل له عملية تجميل خلوه لكم.

الصورة ان هذا هو رد فعل الجيد، والمثل عندنا يقول ما اعز من الولد الا ولد الولد، انظروا الى الفرق بين شعور الابوين عندنا وعندهم. هكذا اصبحت الاسرة في المفهوم الغربي اي انها مجتمع الفرد اي انهم يعيشون مجتمع الفرد حتى ان الزواج عندهم استنبولوه بالشراكة خوفا من توزيع الارث على غير رغبتهم، فالاسرة تتألف عندهم على عكس ما نؤمن به في مجتمعاتنا. هذه الغربية في الاسرة جعلت المجتمع الغربي يخترع وسيلة ليحبر عن حب الامهات ويحجلوا مرة في السنة حتى لا يحسوا انها في اصل وجودهم والحاضنة التي احتضنتهم عندما خلقوا. لا ابدأ، لا تقبل ان يكون التعبير عن حب امهاتنا مرة كل عام نعبر عنه بالهدية البسيطة.. كل عام ونسائها بقبضة العام حتى انها أصبحت مجالاً للتندر في بعض الأحيان.

لا اقبل شخصيا ان يكون تقدير امهاتنا بهذه الصورة ونعلم اولادنا تدريجيا ان يهتموا بانفسهم كأفراد لا علاقة مباشرة بينهم، ولذلك.. فان الامهات من كبار السن يعيشن في دور المسنين.. حتى دون معرفة الأبناء بهن، هل هذا هو حسب الام يا ناس؟ وهل تعلمنا من الغرب الامور والوسائل التي تخالف مفهومنا للأسرة وتخالص طبيعة الزواج التي بينها الله لنا في قوله تعالى: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون).

ابدا هذا الأمر يجب الا نقبله ولا نعود اولادنا عليه، لذا يجب علينا المحافظة على اواصر الاسرة لانها اساس مجتمعاتنا ومن دون الاسرة وترايط بعضها البعض فلا يظل مسا يربطنا مع بعض، وندعو الله الا نتحول كالغرب في هذه القيمة العظيمة التي تمتلكها الام في حياتنا وفقدوها وبالتالي ادت الى تفكك اسرهم.

واكبر دليل على دور الأم في ترابط الاسرة هو اننا نلاحظ عندما يموت الأب تظل الام هي الرابطة الوثيقة بين افراد الأسرة رغم الصعوبات التي تواجهها في ترتيب امور حياة اولادها، بينما اذا ماتت الام فان الأسرة تؤول الى التفكك، فالوالد يتزوج والاولاد كل يعمل على مصلحته ويريد الاعتداع عن جو الاسرة بعيدا عن تحكم زوجة الأب التي تعمل على تفريقهم بدلا من تجميعهم وهذا من واقع حياتنا التي نعيشها. اللهم ابقنا على ديننا وقيمنا واسرنا.

سلطنة حرف



خالد الريش حافظ التاريخ

طارق ماجد بويرسلي gstm123@hotmail.com

لم يكن الراحل خالد صالح حمد الريش شخصية عادية، لا على من يعرفه على المستوى الشخصي أو حتى من يعرفه بالاسم فقط، رحل إلى رحمة الله تعالى في جريمة قتل بشعة مروعة تقشعر لها الايدان، وأملنا وعزأونا أن مرتكبي الجريمة في جسده الطاهر في قبضة العدالة، وأكثر من هذا أن وراثتي الخارجية والداخلية في الكويت أرسلتا وفدا مشتركا لتابعة كامل تفاصيل الحادثة وما نتج عنها وأثير حولها، والأمل بالله سبحانه أن تنكشف كل القضية أو ما حصل خلالها أو بعدها.

والراحل خالد الريش لم يكن فقط معروفا كوجيه من وجهاء عائلة الريش الكريمة، وكان يعتبر عميدها بل إنه أيضا كان مكتبة تراثية حقيقية وكان يحفظ الكثير من تاريخ الكويت الشعبي التراثي وينقله من جيل إلى آخر حتى أن الشاعر الكبير الزميل حمود البغلي قال في تغريد له يرثي العم خالد الريش «غدروك يا خالد الريش وانت الرجل الطيب، كيف تجرات أيدي الطمع أن تمتد وتغدر بل ولم تأخذهم الرافة في عمرك وطيبتك؟ فقيد أنت يا من شجعنتنا في بداياتنا الشعرية، وتعلمنا منك عزة الحرب وفنون الكويت وقصائدها، رحمك الله ولا حول ولا قوة إلا بالله».

والشاعر البغلي يثبت ان الراحل العم خالد الريش كان يعلم الشعراء الفنون الكويتية التراثية وكان بمنزلة معلم للأجيال في باب ثقافي مهم جدا يسجل ويحفظ تاريخ البلد.

وكان العم خالد الريش صديقا للشاعر الكويتي المعروف عبدالله الحبيبر ونشأت بينهما علاقة صداقة منذ نعومة أظفارهما، بل كان صديقا للشعراء والادباء والمهتمين بالتراث الذين كانوا يلجأون إليه بحثا عن إجابة عن قصيدة أو فن من الفنون التراثية. كان العم خالد الريش حافظا لتاريخ الكويت التراثي وملما به بل أيضا كان مرجعا مهما يستند إليه الرواة والباحثون والدارسون لفنون الكويت التراثية. رحمك الله يا عم خالد وأسكتك فسيح جناته، وخالص عزائي لأسرة الريش الكريمة بفقدهم الذي كان مشعلا أديبا يقصده الجميع.

● **كلمة أخيرة:** شكرا للأخ د.عادل الدمخي على سؤاله البرائني الموجه بهذا الخصوص، وهي خطوة مستحقة لمعرفة الحقيقة التي ينتظرها أيضا الشعب الكويتي بفراق الصبور، كما نشكر الاخوة في وزارة الخارجية على ما قاموا به من جهود فور معرفة الخبر.

أغلب من وجدتهم يطلبون لمنع كتاب «هنا اعني أي كتاب للدكتور شفيق الغبرا أو غيره» اكتشفت أنهم لا يعرفون طبيعة تطور «الكتاب» لأنهم ربما لم يقرأوا كتابا أو يقتنوا كتابا، لذا يملكهم اعتقاد خاطئ أن الكتب لاتزال ورقية تباع في المكتبات ويمكن لـ «وزارة إعلام» أن تمنعها. □ □ □

منع الكتب من الدخول الى حدود اي دولة جغرافية ضرب من ضروب ارتكاب الجنون في زمن الفضاءات المفتوحة.

الحدود الجغرافية للدول تصلح لتحديد مساحة الدول فقط وتحديد من يسمح ومن لا يسمح له بدخولها كأفراد، ولكن بوجود الانترنت والهواتف الذكية وقارات الكتب من أسازون وغيرها لا يمكن منع وصول المحتوى الكتابي أو الأفكار من الانترنت، فالأفكار أي كانت تعجبنا

أصبحنا نمتلك العديد من المراكز والأندية الشبابية لاحتواء الهوايات الشبابية، لكننا مازالنا لا نمتلك بقعة على أرضنا تحتوي المواهب الفنية لابنائنا.. نقطة من أول سطر! نعم، فالعديد من أبنائنا يملكون مواهب فنية عالية بمختلف ألوانها وأشكالها، ورغم ذلك لا يجدون جهة تقوم بصقل مواهبهم! ومن هنا تبدأ فكرتنا وتكتب سطورنا بحتمية وجود مركز يحتوي تلك المواهب والاهتمام بها وتدريبها وإبرازها لكي لا تكون موهبة فقط، بل لتصبح في المستقبل إبداعات فنية.

لماذا؟ وكيف؟ وأين؟ جميعها علامات استفسارية إجابتها تنصب في نقطة واحدة وهي «الشباب»، وقد يقول البعض لماذا مركز ونحن نملك في مدارسنا العديد من الأنشطة الفنية والثقافية؟ وقد يخالف البعض الرأي ويقول الكويت تمتلك العديد من المراكز

الحرف 29



ذهار الرشيدى

الرقابة على الكتب في العصر الحجري

ام لا تعجبنا تسافر وتعبر الحدود وتصل الى الأفراد دون جوازات او جمارك او خضوع لتدقيق، والأفكار لم تكن يوما ومنذ فجر الحضارة الاولى خاضعة لأي حدود او رقابة او حرية، والمحتويات المكتوبة كانت حتى قبل اختراع المحرك البخاري تعبر القارات وتنتقل بين الأفراد



ن.نرمين يوسف الحوطي

ملك سر للإبداعات الفنية

في جميع مناطقها لصقل المواهب الشبابية؟ وقد يؤكد الآخرون أنه لا احتياج للمركز والاكثفاء بالمهرجانات؟ ومن هنا وهناك نجد أنفسنا في نطاق يجيده دائرة الرتتين والقواعد والأساس أما مركزنا فبيني من أجل الفن وللفن. فعلى سبيل المثال لا للحصر.. أحد الشباب يملك موهبة الصوت وأنعم

الكتاب لم يعد مجموعة من الأوراق المحبوسة بين دفتين يحمله مسافر معه او يضعه في أرفف مكتبته شخص، بل هو اليوم محتوى إلكتروني مخزن بحروفه وفصوله وفهرسه على سيرفر او «اي كلاود» يمكنك معها ان تقرأه وتطلع عليه من اي مكان بالعالم دون ان تنقله مك او حتى يثبت قانونا حالة اقتنائك له. □ □ □

قوانين النشر والمنع والرقابة يجب ان تتغير، بل يجب أن تلغى أصلا، فلا يعقل ان العالم يدخل العصر الرقمي منذ أكثر من عشرين عاما ونحن نعيش في العصر الحجري في قوانيننا. □ □ □

هذا ينسحب على قوانين الجرائم الإلكترونية والنشر الإلكتروني التي خسفت بحرية الرأي لدينا الى أدنى مستوياتها.

أمنية والأمنيات تتحقق طالما نمتلك المستقبل لينادي الحاضر له بأن نمتلك مركزا تكثر به القاعات التدريبية ويمتلك العديد من الأجهزة والتقنيات الحديثة، عندما يصمم بنيانه يقوم على عدة أدوار وكل دور يمتلك مسرحا وقاعة عرض ليصبح ذلك المركز منارا يانارات ما يمتلكه من جواهر فنية، قواعد لا تبني على أسس إدارية بل على أصول فنية، فمن يمتلك الموهبة يجد في هذا المركز موهبه دون انتظار ولا عراقيل، لا يوجد به من الأول بل يميز من هو المبدع، مركز يمتلك الموهبة ويحتويها ويقوم العاملون فيه بصقل موهبتهم مؤمنين بها ويقومون على تدريبهم ويمنحون لهم الفرصة بأن تقدم موهبتهم أمام الجمهور دون جوائز ولا قوانين بل من أجل الفن.

ومن هذا وذاك تكمن المشكلة التي من أجلها تولدت لدينا فكرة المركز. الله عليه بخامة صوتية جميلة ولكن ينقصه التدريب والاحتراف، ولكن عندما يذهب لدرسته نجد الر من البعض: «ركز على دراستك أبرك لك»، وإذا قام بالذهاب لأحد المراكز الشبابية أو بعض الجهات الخاصة يجد أن موهبته غير مدرجة في جدول الأنشطة ومن هذا وذاك تكمن المشكلة التي من أجلها تولدت لدينا فكرة المركز.



قضية وراي



د.عادل إبراهيم الإبراهيم

لا لتشريع الفساد!

بتعديل ما ورد بالقانون الذي أصدره المجلس عام 2013 ووافقت عليه الحكومة ورفض المحاولات اللاحقة لتعديله ورفض التعديل عام 2015 للحد من التلاعب والتجاوزات في الحيازات، إن هذا التعديل المقترح بعد ذاته ينسف التوجه الحكومي لمكافحة الفساد ويفتح الباب للمتاجرة بالحيازات الزراعية بدلا من الاجتهاد في تعزيز الأمن الغذائي وما شاب توزيع الحيازات من شبهات وإلى الآن التحقيق لم ينته فيها، والأدهى هو

حادث وحيد



موسى ابوظفرة المطيري

لا لإسقاط القروض

النواب لا يملكون قرارا كهذا، ولهذا فإن قضية استمرار تكديس المدينين سيجعلهم يلجأون للدين من جديد من أجل سد دين قديم وهكذا ستستمر الأرباح والفوائد تصب في صالح آخرين يتفرون ويراقبون ارتفاع الأرصدة في ظل استمرار حياة «الطحن» التي يولجها المواطن منفردا،

رأي



رشيد الفهم

سيناريوهات ركيكة.. تكشفها ثقة الروضان

ثمة علامات استنفهام، تتقاطع فيما بينها حول التعاطي مع الشأن البرلماني، لاسيما مع زخم من الانتقاد الشعبي لضعف الإنجاز في مجلس الأمة الحالي، والاعتراف النيابي بالتقصير، والاتفاق على «تلافي ما مضى، واستغلال ما هو أت من وقت، في إقرار المتراكم». قبالأسس القريب، التأم المنفقون والمختطفون على رغبة في دفع الجلسات نحو ولادة تشريعية، والالتهاء من زحمة قوانين تنتظر خروجها إلى النور.. هكذا صرحوا «الجانب الرقابي أخذنا من التشريع بعيدا، والشارع مستاء منا... غير أن ما يظهر جليا، أن خلف الكواليس من يصر على «إبقاء المجلس مقصرا»، ويرمي بثقله خلف «إشغال تازيم وعرقلة مشاريع»، ونهجه «وضع العصا في الدولاب، وتوجيه السلطتين نحو التضادم وعدم اللقاء».

والمتمحصر لأبعاد المشهد وسيناريو أحداثه، يؤمن بأن هناك من لم يرق له تفوق وزير التجارة خالد الروضان في جلسة استجوابه، وما أفرحه انتهاء المسألة بردا وسلاما.. الصورة جلية، والأهداف مكشوفة لا يجهلها إلا من أغمض بصره عنها.. وهي تأخذ مسارات عدة، أولها، أن أطرافا نيابية بات وضعهم شبه منهار أمام قواعدهم الانتخابية، لاسيما الذين قاطعوا الانتخابات سابقا وهللا لوأدها، وعابوا على غيرهم المشاركة، وطعنوا في نواياهم، واتهمهم بالانقلاب على مبادئهم وشعاراتهم، ثم نكصوا بما تفوهوا به واقتوا بجواز الترشح مرة أخرى... هؤلاء اليوم، لم يجنوا شيئا من عضويتهم في البرلمان، ولم يفوا بما وعدوا به، لذا يبحثون عن انتصار وهمي، لعلمهم يقنعون مناصريهم بأنهم فعلوا وأدوا.. فلم يكن لهم من سبيل سوى التآجيج، لاسيما ان السنين السابقة في قاعة عبدالله السالم، أثبتت خلو جعبتهم من أي خطاب تنموي، وتنفيذ واقعي».

وعلى المنوال ذاته، يرى نفر منهم، أن المجلس الحالي في طريقه إلى نهاية عمره التشريعي وإكمال مدته الدستورية، وبقائه على قيد الحياة يعني انكسارها لهم، وهزيمة تطيح بكراسيهم.. وليس من خلاص يعيد شيئا من توازنيهم، سوى حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة.. فهي وسيلة جربت سابقا، وأثمرت نتائج يائسة.. هنا، قد يتبدل وضعهم قليلا، ولا بأس أمامهم، في أن يشيعوا أمام العامة، أن الحكومة لم تقدر عليهم، وضاعت بهم، ويقولون ما يقولون من عبارات ماحدة لفلعلهم، وقادحة بالطرف المقابل.

بيد أن في الزوايا، وبعيدا عن الأضواء، من يقاتل على فعل مستنكر من هذا، ومرفوض من ذلك.. فيسرع إلى سكب الزيت على النار.. غير أن آثارهم تكشفهم وتزيح اللثام عنهم.. فإن كانت أقدماهم خارج المجلس، لكن في ردهات من ينوب عنهم، ويأتمر بأمرهم.. ومن ينكر، يجحد الحقيقة برمته. أين السبيل؟.. هو في يد الأعضاء أنفسهم.. الوزير الروضان، تجددت ثقته قبل موعدها بامتياز مع مرتبة الشرف.. البوصلة النيابية فسي خاتمة الطريق، هي درب التشريع الحقيقي، واستكمال تمرير قوانين يحتملها الوطن، ويتطلع لها المواطن.. قبل اسدال الستار على دور الانعقاد الحالي.. أما المقبل، فهو في الغالب، شبه منسي.. فالأعضاء في معظمهم سينشغلون عنه بالاستعدادات للانتخابات الآتية.

مع اللجنة التي هدفها الأول والأخير هو الصالح العام، مما يستوجب من الوزير ومدير البلدية تقديم كل عون وبيانات لها لا إعاقة عملها. من هنا أين مسا نطمح إليه من مكافحة الفساد والتجاوزات وجعلها جانبية للاستثمار؟ إذا كان ممثلو الأمة في لجنة المرافق يسعون إلى إلغاء قانون أثبت فائدته وحد من الارتفاع الجنوني لاسعار الحيازات والمتاجرة فيها وجعل الاستثمار الزراعي جديا، ألا يعني ذلك الإخلال بالتوجه العام لمكافحة الفساد، وإذا كان الجهاز الحكومي يعرقل عمل المجلس البلدي في مكافحة الفساد والتجاوزات، ألا يعني ذلك أيضا تنسرا على الفساد؟ من هنا فإن الأمل مازال معقودا بسمو رئيس مجلس الوزراء لمحاسبة من عرقل عمل لجنة المجلس البلدي وأيضا الوقوف أمام تعديل قانون الحيازات الزراعية عند طرحة للمناقشة إن كنا جادين في تطبيق القانون.

حكوميا لكون الأجهزة الحكومية المعنية تصم الأذان وتغلق العين عن مسيبياته بل والطامة أنها قد تساعد الجهات المانحة للقروض على صيد المزيد من الأبرياء في فخ تلك الدائرة التي ما أن يدخل فيها المقترض فإنه لا مخرج له إلا بزيادة المعاناة. وحقيقة الأمر وبعيدا عن تهكمي فيما سبق فإن قضية القروض باتت في مرمى الحكومة وليس لها عن مواجهتها مناص أبدأ، فإما أن تواجه المشكلة وتضع حدا لها بالمعالجة أو أنها تصدر قرارا شعبيا كزيادة علاوة الأوالاد وبحث إسقاط ما بيدها من مديونيات سواء الدين السكنية أو فيما يتعلق بخدماتها المباشرة في الكهرباء والماء حتى تخفف من حدة الغصة الشعبية في بلد وبهيه الله خيرا يحق لنا كمشعب طيب أن ننعم به ونسرد حتى نجد الحل «نعم لإسقاط القروض»!